حابي HAPI JOURNAL
نشرة تصدر عن بوابة حابي - العدد 308 الأربعاء 26 يناير 2022

مقابل 5.2%

صندوق النقد الدولي يرفع توقعاته لنمو الاقتصاد المصري إلى 5.6% في 2022

خفض توقعات نمو الاقتصاد العالمي إلى مستوى 4.4%

وكالات

رفع صندوق النقد الدولي، أمس الثلاثاء، توقعاته لنمو الاقتصاد المصري خلال عام 2022 إلى 5.6% في الوقت الذي خفض فيها تقديراته لنمو الاقتصاد العالمي.

وتوقع الصندوق في أحدث تقرير لآفاق الاقتصاد العالمي الصادر نمو الناتج المحلي الإجمالي المصري في عام 2022 عند 5.6% ليرتفع من توقعات الصندوق السابقة البالغة 5.2% في شهر أكتوبر الماضي.

وأوضحت جيتا جوبيناث، كبيرة الخبراء الاقتصاديين في الصندوق، أن توقعات الاقتصاد المصري تحسنت بفضل الأداء الجيد للحكومة المصرية في إدارة جائحة "كوفيد19-" خاصة في ظل التفشي العالمي لمتحور أوميكرون.

ورفع الصندوق من توقعاته لمنطقة الشرق الأوسط ووسط آسيا بنسبة 0.2% لتسجل نمواً نسبته 4.3% في 2022 بدعم من زيادة إيرادات النفط وارتفاع سعره عالميا.

ونوهت جوبيناث بأن مصر هي الدولة الوحيدة بين الدول المستوردة للنفط التي حققت نمواً إيجابياً بفضل الإدارة الجيدة لتداعيات ما بعد تفشي جائحة "كوفيد19-" وصدور بيانات اقتصادية إيجابية.

وخفض صندوق النقد الدولي توقعاته لنمو الاقتصاد العالمي خلال العام الجاري بنسبة 0.5% إلى مستوى 4.4% مقارنة بإصدار أكتوبر الماضي.

وكان الصندوق يتوقع أن ينمو الاقتصاد العالمي بنسبة 4.9% في عام 2022، لكن الظروف الحالية دفعت الصندوق لخفض التوقعات، متأثرًا بالتوقعات المتراجعة للاقتصادات الكبرى والناشئة.

وكان البنك الدولي قد رفع توقعاته لنمو الاقتصاد المصري بنسبة 1% لتصل إلى 5.5% خلال عام 2022 في تقرير "آفاق الاقتصاد العالمية"؛ نتيجة تحسن الطلب الخارجي من الشركاء التجاريين الرئيسيين، والتوسع في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وقطاعات استخراج الغاز، والتحسينات التدريجية في السياحة.

وذكر التقرير أنه في ظل انتشار متحور أوميكرون وعودة الدول لفرض قيود على التنقل، بالإضافة إلى ارتفاع أسعار الطاقة وإمداداتها، فإن الاقتصاد العالمي يدخل عام 2022 في وضع أضعف مما كان متوقعًا في السابق.

وأشار إلى أن الاضطرابات أدت إلى تضخم أعلى وأكثر اتساعًا مما كان متوقعًا لا سيما في الولايات المتحدة والعديد من اقتصادات الأسواق الناشئة والنامية.

ولفت إلى أن هذه التوقعات مشروطة بانخفاض النتائج الصحية الضارة إلى مستويات منخفضة في معظم البلدان بحلول نهاية عام 2022، على افتراض تحسن معدلات التطعيم في جميع أنحاء العالم وتصبح اللقاحات أكثر فعالية.

وأشار التقرير إلى أنه من المتوقع أن يواصل التضخم المرتفع لفترة أطول مما كان متصوراً في عدد أكتوبر من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، مع استمرار اضطرابات سلاسل التوريد وارتفاع أسعار الطاقة في عام 2022.

وتوقع الصندوق تباطؤ نمو الاقتصاد العالمي إلى 3.8% خلال 2023.

جيتا جوبيناث كبيرة الخبراء الاقتصاديين في صندوق النقد الدولي

بما يسمح بتمويل 100% من قيمة العقار

الرقابة المالية تعفي الوحدات السكنية بنظام الإجارة من الدفعات المقدمة

رنا ممدوح

أصدر الدكتور محمد عمران رئيس هيئة الرقابة المالية القرار رقم (12) لسنة 2022- وبعد موافقة مجلس إدارة الهيئة- على إجراء تيسير جديد للمواطنين راغبي الحصول على تمويل عقاري لاقتناء وحدات سكنية بنظام الإجارة بإعفائهم من سداد الدفعات المقدمة.

وأوضحت الهيئة في بيان، أن قرارها جاء بعد أن تلاحظ للرقابة المالية من خلال دراسة نشاط التمويل العقاري أن إلغاء الدفعات المقدمة سيساهم بشكل كبير في قدرة شريحة واسعة من المواطنين على تملك الوحدات السكنية بنظام الإجارة.

وقال د. عمران إن الهيئة تسعى من وراء ذلك التيسير إلى إزالة أية معوقات تواجه نشاط التمويل العقارى والعمل على حل أي مشكلات قد تواجه النشاط وتحول دون النهوض به.

وتابع: كانت القواعد التنظيمية المعمول بها للتمويل العقاري للأغراض السكنية تنص على أنه لا يجوز التمويل بأكثر من تسعين في المائة من قيمة الوحدة أو الضمانة المقدمة بحسب الأحوال، وفى حالات البناء أو الترميم أو التحسين يمكن التمويل بكامل القيمة بما لا يتعدى 90% من قيمة الوحدة أو الضمانة المقدمة، وكان المواطن يقوم بسداد الفرق في قيمة الوحدة كدفعة مقدمة.

وأضاف أن مجلس إدارة الهيئة قد رأى إضافة تيسير جديد على القواعد المعمول بها في التمويل العقاري لـلأغراض السكنية وأجاز منح المواطن تمويل عقاري بنسبة 100% من قيمة العقار في حالات التمويل بنظام الإجارة، وهو الإيجار المنتهى بالتملك في نهاية مدة الإيجار أو أثنائها.

الجدير بالذكر أن نشاط التمويل العقاري قد حقق نشاطا ملحوظا خلال عام 2021، حيث قامت شركات التمويل العقارى بمنح تمويل قدره 8.1 مليار جنيه لعملائها مقارنة ب 3.4 مليار جنيه في عام 2020 وبمعدل نمو بلغ 138.2%.

الدكتور محمد عمران رئيس هيئة الرقابة المالية

الاستعداد لبدء العمل في 5 مراكز خارجية بالصين والإمارات والكاميرون وغانا وفرنسا

10 اتفاقيات بين جسور ومقدمي الخدمات اللوجستية والمالية والتأمينية

حابي

شهد هشام توفيق وزير قطاع الأعمال العام، توقيع شركة جسور (النصر للتصدير والاستيراد سابقًا) التابعة للشركة القابضة للنقل البحري والبري، 10 اتفاقيات مع شركات ومؤسسات عالمية ومحلية من مقدمي الخدمات اللوجستية والمصرفية والتأمينية للمتعاملين في قطاع التجارة الخارجية وللترويج للصادرات المصرية.

وكانت أولى العقود بين شركة جسور وشركة مصر للتأمين وذلك لتقديم خدمات التغطية التأمينية على البضائع التي سيتم عرضها وترويجها ونقلها بمعرفة شركة جسور، بالإضافة إلى التوقيع مع البنك الأهلي المصري، لتقديم خدمات تمويل الصادرات وتسوية المدفوعات؛ خاصة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة.

كما شملت العقود الموقعة التعاون مع شركات عالمية من مقدمي الخدمات اللوجيستية، ومنها شركتا "شينكر مصر" و"سيفا مصر" لتقديم خدمات التخليص الجمركي والنقل البري والتخزين بدول الوصول بداية بالكاميرون وغانا والإمارات العربية المتحدة وفرنسا والصين كمرحلة أولى.

ووقعت شركة جسور اتفاقيات مع شركات فحص البضائع مثل "بيرو فيرتاس مصر" و"أس جى أس مصر" و"كوتكنا مصر" و"سى أى أس كوموديتى انسبكشن" و"كونفورمتي أشورنس" لتقديم خدمات الفحص الظاهري والفني للبضائع، إلى جانب التعاقد مع شركة الخدمات البحرية و الهندسية (ميسكو) لتقديم خدمات البضائع المجمعة (LCL).

وأوضح الوزير أن هذه الخدمات تأتي في إطار نموذج العمل الجديد لشركة "جسور" لتقديم حزمة متكاملة من خدمات الوساطة والتسويق والنقل واللوجيستيات مما يساعد في فتح أسواق جديدة وغير تقليدية للمنتج المصري في مختلف دول العالم، كونها شريك أساسي فاعل واستراتيجي للمصدر المصري لزيادة نفاذية المنتجات المصرية للأسواق الخارجية من خلال شبكة الفروع الخارجية للشركة وفريق متميز من الخبراء على أعلى مستويات الكفاءة لتقديم سلسلة من الحلول المتكاملة وغير التقليدية المتعلقة بالامور الترويجية واللوجستية والمالية بأعلى جودة ممكنة وأقل تكلفة.

وأضاف أن شركة جسور تستعد لبدء العمل في أول 5 مراكز خارجية لها في دول الصين والإمارات العربية المتحدة والكاميرون وغانا وفرنسا في أواخر شهر فبراير 2022، وذلك من بين 16 فرعًا حول العالم باستخدام منصتها الإلكترونية بنظام B2B (معاملات الشركات)، حيث تمت الاستعانة بمديرين للفروع من المواطنين أو المقيمين بهذه الدول.

وأشار "توفيق" إلى أن الوزارة قد أطلقت الكتالوج الإلكتروني في يونيو 2021 لتسويق وترويج المنتجات المصرية من القطاعات الواعدة لدى كافة الأسواق العالمية، حيث تقوم بتنفيذ المشروع شركة جسور التي تستهدف من خلاله تحقيق أسلوب ترويجى فعال يساهم فى زيادة الصادرات المصرية وتعزيز تنافسيتها فى الأسواق العالمية وفقا لأحدث المعايير الدولية، وإتاحة التسجيل على الكتالوج مجانًا للمنتجات المصرية ومدخلات انتاجها، وتسهيل نفاذية منتجات المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر إلى الأسواق الدولية.

كما تتضمن الخدمات حزمة متكاملة من الخدمات اللوجيستية التي توفرها الشركة لقطاع التصدير ولخدمة المصدر المصرى والتى تبدأ من خدمات النقل البرى للصادرات من باب المصنع إلى موانى التصدير مرورا بخدمات الشحن البحرى والجوى شاملة الفحص و التخليص الجمركى، بالاضافة الى خدمات تجميع البضائع والتخزين والخدمات المالية وخدمات التأمين بالمشاركة مع مختلف الكيانات والمؤسسات المالية ذات الصلة.

هشام توفيق وزير قطاع الأعمال العام

أهم الأخبار

اضغط على العناوين

- وول ستريت تغلق منخفضة بعد جلسة متقلبة قبيل اجتماع الفيدرالي
- بلومبرج: ADQ تخطط لجمع 1.1 مليار دولار من بيع حصة في موانئ أبوظبي
- مؤشر البورصة المصرية الرئيسي يتراجع 0.62%.. وسهم CIB يفقد 1.33%
- وزير البترول: طرح مزايدة للبحث عن الغاز والنفط قبل نهاية يونيو المقبل
- بدء التداول على أسهم شركة نهر الخير للتنمية والاستثمار الزراعي بالبورصة المصرية